

وزارة الصحة

فرع المشتريات، العقارات واللوجستيات

الموضوع: مناقصة علنية رقم : 68/2016 لتقديم خدمات مراقبة على المرضى النفسيين لمستشفى رمبام

1. وزارة الصحة (فيما يلي : " الوزارة ") تتوجه بهذا بطلب لتلقي عروض لتقديم خدمات مراقبة على المرضى النفسيين لمستشفى رمبام.

2. أنتم مدعوون لتقديم عروضكم للمناقصة بموجب الشروط والطلبات المفصلة في هذه الدعوة وفي مستندات المناقصة .

في حالة وجود اختلافات بين نص الإعلان في الصحف وبين نص المناقصة ، نص المناقصة هو الملزم.

3. الحصول على مستندات المناقصة :

3.1 يمكن تنزيل مستندات المناقصة من موقع وزارة الصحة : www.health.gov.il في صفحة " مناقصات" ومن موقع دائرة المشتريات الحكومية بالعنوان:

<http://www.mr.gov.il/CentralTenders/Pages/SearchTenders.aspx>

3.2 يجب على مقدمي العروض التسجيل من أجل الحصول على تعديلات وحتانات بواسطة التسجيل المحوسب في موقع انترنت وزارة الصحة.

3.3 مقدم عرض الذي لم يتسجل بواسطة الموقع المذكور، يمكن أن لا يتلقى بلاغات وتعديلات تتعلق بالمناقصة ويمكن أن يجد نفسه ملغياً بسبب عدم استيفائه لشروط وتوضيحات إضافية نشرتها الوزارة من حين لآخر بعد نشر المناقصة .

4. اسئلة استفسارية

فرع المشتريات ، العقارات واللوجستيات يتلقى أسئلة المتوجهين عبر البريد الالكتروني فقط بالعنوان : حتى تاريخ nehasim@moh.health.gov.il حتى تاريخ 25/08/2016 الساعة 12:00 بواسطة مستند " اكسل" ، من خلال تسجيل اسم مقدم السؤال والبند الملائم وذو الصلة لكل سؤال في المناقصة والمستندات المرفقة. فقط مستند الأجوبة الرسمي لوزارة الصحة وفيه الأجوبة على الأسئلة التي وصلت حتى الموعد المطلوب والتغييرات في شروط المناقصة(في حالة وجدت كهذه) تُلزم وزارة الصحة .

5. تقديم العروض

الموعد الأخير لتسليم العروض هو بتاريخ 18/09/2016 الساعة 12:00. المغلف الذي لا يوجد في صندوق المناقصات في الموعد والساعة المذكورين أعلاه، لن يبحث فيه.

6. يحق لصاحبة الدعوة في أي وقت ، حتى الموعد الأخير لتقديم العروض ، تبكير أو تأخير الموعد الأخير لتقديم العروض ، وذلك بإعلان أو ببلاغ خطي وأيضاً يحق لها تغيير مواعيد وشروط أخرى تتعلق بالمناقصة وفقاً لتقديراتها الحصرية .

7. في حالة وجود تغييرات بين نص الإعلان للصحف وبين نص المناقصة، نص المناقصة هو الملزم.

8. تحتفظ صاحبة الدعوة لنفسها بالحق بإجراء مفاوضات مع كل واحد من مقدمي العروض بما في ذلك بما يتعلق بالتسعيرة وباقي الشروط.